



بسم الله
الترار لسلام الاتصالات
2016

الحمد لله

تمثل سامي الصالحى الصل المثلث بالدائرة القضائية
للحكمة الابتدائية بتونس وذلك بقدر مخبرتي
11 نوح بيروت - 1002 تونس البلاطيل

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع.256

تاريخ القرار: 06 ماي 2016

قرار

بتاريخ 06 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع.256 سد في
مادة التدابير الوقفية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي
بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي
بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع.01 سد لسنة 2001
المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع.46 سد لسنة 2002 المؤرخ في 7
ماي 2002 وبالقانون ع.01 سد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع.10 سد
لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع.3026 سد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق
بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم
بالأمر ع.53 سد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 20 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد897د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 26 أفريل 2016 والموجهة الى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد899د بتاريخ 29 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "اتصالات تونس" تقدمت بتاريخ 20 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد334د تضمنت تظلمها من العرض التجاري المسوق من قبل خصيمتها تحت تسمية "CA Mobile" والذي يخول للمشارك فيه التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

1000 % رصيد إضافي عن كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر.

400 % رصيد إضافي عن كل عملية شحن أقل من 5 دنانير .

امتياز الترحيب الذي يخول للتحريف التمتع ب:

- 10 دقائق من المكالمات المجانية.

- 10 إرساليات قصيرة.

- مجانية الإبحار عبر شبكة الانترنت للهاتف الجوال بسعة تدفق 100 ميجابايت عن أول عملية شحن بقيمة 3 دنانير فأكثر.

وانتهت إلى طلب الإذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 (جديد) من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من العرض التجاري المسوق من قبل خصيمتها تحت تسمية "CA Mobile" والذي يخول للمشارك فيه التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:



1000 % رصيد إضافي عن كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر.

400 % رصيد إضافي عن كل عملية شحن تقل عن 5 دنانير.

امتياز الترحيب الذي يخول للتحريف المتمتع به:

- 10 دقائق من المكالمات المجانية.

- 10 إرساليات قصيرة.

- مجانية الإبحار عبر شبكة الانترنت للهاتف الجوال بسعة تدفق 100 ميغابيت عن أول عملية شحن بقيمة 3 دنانير فأكثر.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بأن الامتياز المتعلق بمجانية الإبحار عبر شبكة الانترنت لا يتطابق مع مقتضيات الفصل 3 من قرار الهيئة عد54دد ولا مع ما ورد بمراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 والتي دعت فيها "اتصالات تونس" إلى احترام مقتضيات القرار عد54دد فيما يتعلق بتعريفاتها المطبقة على خدمة الانترنت الجوال ولا مع مقتضيات النقطة الرابعة من محضر الجلسة المنعقدة بين جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ناسبة لخصيمتها اتباع سياسة تحطيم الأسعار مدعية أن هذه الممارسات قد ألحقت بها أضرار مادية يصعب تداركها، وانتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ المنجي العيساوي بتاريخ 13 مارس 2016 تحت عد121864دد تضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع الإلكتروني لشركة "أوريدو تونس" والخاص بالعرض التجاري "CA MOBILE".

بالإضافة إلى نسخة من محضر الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة بتاريخ 17 ديسمبر 2015، ونسخة من مراسلة الهيئة الصادرة تحت عد58دد بتاريخ 8 جانفي 2016.

وحيث أشارت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية على اختلال دعوى خصيمتها من الناحية الشكلية مؤكدة على انتفاء الأضرار التي لا يمكن تداركها معتبرة أن مطلب الحال لا يستند لأي سند قانوني أو واقعي مشددة على شرعية العرض المتظلم منه دافعة بحصولها على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات قبل تسويقها للعرض موضوع التظلم بمقتضى قراراتين الأول تحت عد309دد الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015 والثاني بمقتضى القرار عد7دد الصادر بتاريخ 8 جانفي 2016، وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في القضية الأصلية.



وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في الإضرار بمصالحها الاقتصادية.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها الاقتصادية يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

